

الصحابة عند الإباضية المتقدمين والمعاصرين

”الصهران أنموذجا”

م.د. زكريا صالح سيف

كلية الإمام الأعظم الجامعة / تدريسي في قسم الفقه وأصوله -

بغداد

Zakariya Salih saif.

**The Companions of the Ibadhis, the predecessors
and the contemporary, "Al-Sahran as a model" □
□**

**The Great Imam University College / Department of
Jurisprudence and its Fundamentals - Baghdad.**

E. MAIL: alebdaa2007@ gmail.com

قصدت هذه الصفحات الإجابة على التساؤل التالي: ما حقيقة موقف علماء الإباضية من عدالة الصّهرين؟ وهل يختلف موقف العلماء المتقدمين عن المعاصرين أم أنه لا يختلف؟ لذلك تضمن البحث الموسوم: (الصحابة عند الإباضية المتقدمين والمعاصرين "الصّهران أنموذجا") محورين رئيسيين؛ الأول: عرض نماذج متعددة من موقف العلماء المتقدمين من الإباضية وأقوالهم في عدالة الصحابة وخصوصا الصحابيان الخليفان: عثمان وعلي رضي الله عنهما. الثاني: فيه عرض لطائفة من أقوال العلماء المشهورين المعاصرين لزماننا في الموقف من الصحابة عموما ومن الصّهرين خصوصا. والله الهادي إلى سواء السبيل... الكلمات المفتاحية: الصحابة الصّهران الإباضية

Summary:

These pages intended to answer the following question:

What is the true position of Ibadī scholars of the justice of the sons-in-law? Is the position of the ancient scholars different from the contemporary ones, or is it the same?

Therefore, the tagged research included: (The Companions of the Ibadis, the forerunners and the contemporary, "Al-Sahran as a model") two main axes; The first: Presentation of multiple models of the position of the advanced scholars on the Ibadis and their sayings about the justice of the Companions, especially the two caliphs, Othman and Ali, may God be pleased with them. The second: It presents a group of sayings of the famous contemporary scholars of our time regarding the attitude towards the Companions in general and the two sons-in-law in particular.

God and the Pacific to either way...

المقدمة

تختلّ موازين البشر أو تعتدل بحسب اعتمادهم على ميزان الوحي؛ تصورا واعتقادا، وتشريعا ومنهج حياة. لذلك تباينت المعتقدات؛ فمنها الموغل في الغلو، ومنها المصيب كبد الحقيقة وبينهما طرائق قدا. وكانت للفرق التي ظهرت في تاريخ صدر الإسلام نصيب من ذلك الاعتدال والاختلال؛ فتارة تسلك جادة الهدى بنور من وحي الله تعالى، وعلى مسلك الجيل الذي تربى على منهاج النبوة، وتارة تحيد عن الجادة معتمدة مناهج وسبلا بُنيت على الأهواء والتعصبات، وحملت نصوص الوحي على غير محاملها، وتأولت روايات التاريخ بما يخرجها عن بديهيّات التشريع، ومُسلّمات السياق العرفي؛ فاقتضى ذلك تتبعا للمنعطفات العقدية للفرق فلعلها رجعت إلى الحق، واقتربت من حمى الوحي بعد أن حادت في بداية انطلاق أمرها؟! من هنا سنتناول الصفحات التالية عرض لآراء الإباضية المتقدمين والمعاصرين تجاه مواقفهم من الصّهرين رضوان الله عليهما؛ وهل كان ذلك الموقف موحدًا بين المتقدمين والمعاصرين من علمائهم أم أن ثمة تباينا ملحوظا طرأ عليهم؟ وقد دأب الباحثون بتناول الدراسات المتعددة عن الإباضية وما يتعلق بهم؛ ومن تلك الدراسات:

١. دراسة صادرة في جامعة أم القرى/ كلية الدعوة وأصول الدين تحت عنوان: الإباضية المعاصرون دراسة تحليلية للباحثة جيهان عبدالوهاب. وكان من نتائج دراستها أن الإباضية يطعنون في بعض الصحابة؛ وهي نتيجة تحتاج إلى مراجعة.

٢. دراسة صادرة في الجامعة الإسلامية بغزة تحت اسم: "الصحابة رضي الله عنهم بين الإباضية وأهل السنة" وهي رسالة ماجستير ٢٠١٥م، للباحث: أحمد جهاد. حيث ركز على موقف علماء الإباضية المتقدمين وأغفل موقف المعاصرين تجاه الصحابة والصّهرين إلا يسيرا.

٣. الإباضية بين الفرق الإسلامية عند كتاب المقالات في القديم والحديث. علي يحيى معمر: التي صدرت في العام ١٩٨٦ عن وزارة التراث القومي والثقافة في عُمان؛ ويقع في مجلدين وأهميته في المجلد الثاني؛ التي تتعلق بالموقف من الصحابة وأشار إلى الصّهرين إشارات متفرقة أيضا. وهي دراسة عامة لمواقف الإباضية خلافا لدراستي المتخصصة. وهدفت إلى إظهار موقف الإباضية من الصّهرين، والمقارنة بين المتقدمين والمعاصرين تجاههما. ولكل ما سبق: فقد تضمن البحث على مقدمة وخاتمة ومبحثين رئيسيين يسبقهما تمهيد: تمهيد: في بيان معنى الصحابي المبحث الأول: الصّهران عند الإباضية المتقدمين المبحث الثاني: الصّهران عند الإباضية المعاصرين في محاولة لرسم صورة مجملّة عن موقف الإباضية المعاصرين على وجه الخصوص فيما يتعلق بعدالة الصّهرين، ومدى بعدهم أو قربهم من متقدمي علمائهم.

تهديد: في بيان معنى الصحابي لم يرد في القرآن والسنة تعريف اصطلاحى للصّحة لكن مادتها مبثوثة فيهما وفي أمات معاجم اللغة العربية، واصطلاح أهل العلم على تعاريف عدّة للصّحة؛ أصولية وحديثية ومن أبرزها ما يلي

أولاً: المعنى اللغوي: الصاد والحاء والباء أصلٌ واحدٌ يدل على مقارنة شيءٍ ومقاربتة، ومن ذلك الصاحب^١. ويجمع بالصّخب، والصّحبان والصّحبة والصّحاب، والأصحاب: جماعة الصّحب^٢. واستصحب الرجل: دعاه إلى الصّحبة، ولازمه، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه^٣. والصّحبة: المعاشر، والمعاشر: والصاحب: المعاشر^٤.

ثانياً: المعنى الاصطلاحي: لا يختلف المعنى الاصطلاحي كثيراً عن المعنى اللغوي، فالصاحب: الملازم، إنساناً كان أو حيواناً أو مكاناً أو زماناً، ولا فرق بين أن تكون مصاحبته بالبدن وهو الأصل والأكثر، أو بالعناية والهمة، ولا يقال في العرف إلا لمن كثرت ملازمته^٥. والتعريف الاصطلاحي الصحيح المعتمد للصحابي هو أن الصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على الإسلام. فيدخل فيمن لقيه من طالقت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغر، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعَمى، ويخرج بقيد الإيمان من لقيه كافراً ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يجتمع به مرة أخرى وقولنا: (به) يخرج من لقيه مؤمناً بغيره كمن لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة، وخرج بقولنا: (مات على الإسلام) من لقيه مؤمناً به ثم ارتد ومات على رده والعياذ بالله... ويدخل فيه من ارتد وعاد إلى الإسلام قبل أن يموت سواء اجتمع به صلى الله عليه وسلم مرة أخرى أم لا وهذا هو الصحيح المعتمد^٦.

المبحث الأول: الصّهران عند الإباضية المتقدمين

المطلب الأول: توثيق الصّهران عند الإباضية المتقدمين

يقضي العرض الموضوعي للمسائل الحرجة أن نلتزم وصفها كما هي لا كما نهوى، أو كما يريدونها المرجفون والمتخرون، والزعم -بلا حق- لتجريح طرف على حساب طرف هو صورة من صور التطفيف التي توعد الشارع أصحابها بالويل. وفيما يلي عرض لأقوال طائفة من العلماء الإباضيين فيما يتعلق بعدالة الصّهرين رضوان الله عليهما:

١. الشيخ الكدمي (ت: ٩٧٢م) يعارض الربط بين الولاية والبراءة من جهة والصّهرين من جهة أخرى؛ فمن تعرض في مسألة الولاية والبراءة في عثمان وعلي رضي الله عنهما كان خطابه عليه شديد اللهجة، ومن في ذلك قوله: أكثر ما تجرى فيه المعارضة من أهل التلبيس المتكلفين لضعفاء المسلمين المتمسكين في ذكر الولاية والبراءة، بضلال التأويل لأصول الولاية والبراءة، بغير بصيرة ولا علم. وذلك أنه يلقي الواحد منهم المتسمي بالفقه والعلم ممن قد انزرت بالجفوة، وارتدى بالعمى، وأنزل نفسه على الضعفاء منازل الفقهاء والعلماء على الواحد من الضعفاء المسلمين، فيقول له: إن الولاية والبراءة فريضة، ولا يسع العبد دون أن يوالي في الله، أو يعادي في الله، ويتولى ويبرأ، وعليه أن يتولى من تولاه المسلمون، ويبرأ ممن برىء منه المسلمون، ولا يسعه دون ذلك، والمسلمون قد برئوا من فلان بن فلان، وفلان بن فلان يعني بذلك عليا وعثمان، ومن تقدم ذكره من المحدثين في ذلك العصر والزمان، وقد تولوا فلان بن فلان، وفلان بن فلان، من أهل ذلك العصر والزمان، ولا يسعك إلا أن تبرأ ممن قد برىء منه المسلمون من هؤلاء، وتتولى من تولاه المسلمون من هؤلاء الموصوفين المنكورين، وإلا فأنت هالك بدون ذلك، فإن لم تعرف ذلك فعليك السؤال، والبحث عن ذلك، ولا يسعك دون ذلك. ولو سئلو عما برىء به المسلمون من فلان بن فلان، لما أتوا على ذلك ببرهان، وما كان قولهم في ذلك إلا ما شاء الله، إلا كما قال المشركون: ﴿...إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ ﴿١٣﴾﴾ الزخرف. كذلك قولهم إننا برئنا من فلان بن فلان ببراءة المسلمين منهم، ولأجل براءة المسلمين منهم، ولأنهم برىء منهم المسلمون. ولا نعلم مع الملبسة في الولاية والبراءة شيئاً يزيد على هذه البدعة وهذه الضلالة، فلو لم يتولوا ولم يبرأوا على هذا الوجه، لكان خيراً لهم، ولكانوا قد وافقوا الولاية والبراءة من حيث لا يعلمون، وهم قد خالفوا أحكام الولاية والبراءة من حيث ظنوا أنهم لها موافقون، وكذبوا على الله وعلى رسوله وعلى المؤمنين في دينهم، من حيث ظنوا أنهم في ذلك صادقون. وكذلك قولهم في موسى بن موسى وراشد بن النضر، نحو من قولهم في علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان، وإن لم يكن قولهم في موسى بن موسى وراشد بن النضر أشنع وأقبح، والحكم في ذلك واحد، والقول فيه واحد، من خاص ذلك وعامه، لمن لم يمتحن بأمر ذلك وشأنه، ولم يكن من أهل عصره وزمانه، ولم تقم عليه الحجة ببلوغ علم ذلك إليه، بما لا شك معه فيه ولا ريب، من بعيد عن ذلك العصر والزمان أو قريب، ولو كان من أهل ذلك العصر، إذا لم يصح عنده علم ذلك، ولم تقم عليه الحجة بذلك، من أي الوجوه قامت.

والعجب العجيب كيف خص الحكم في علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان، وموسى بن موسى وراشد بن النضر، والبراءة منهم دون غيرهم من المحدثين والجبابرة، والمفسدين وأهل البدع والخلاف في الدين، من المقرين من أهل القبلة والجاحدين، وغيرهم ممن لا يحصى عدده، ولا يبلغ أمده، ولا ينقض عدده، إلا ما شاء الله. والمعنى في الجميع من أولياء الله وأعداء الله واحد، والقول فيهم واحد، والحكم فيهم واحد، قد أوجب الله وفرض وأمر بعبادة جميع أعدائه، وأوجب وفرض وأمر بولاية جميع أوليائه، فهل يقدر أحد من الخليقة أن يقول: إن الله -تبارك وتعالى- قد كلف عبداً

من عبده من الأولين والآخرين أن يوالي جميع أولياء الله من الأولين والآخرين بأسمائهم وأعيانهم، أو يعادي جميع أعداء الله بأسمائهم وأعيانهم. أو هل حكم بذلك كتاب الله المستبين، أو ادعى ذلك محق أو مبطل على رسول من رسل رب العالمين - صلى الله وسلم عليهم أجمعين - ، أو في إجماع المسلمين، أو يقوم ذلك في حجج العقول من العاقلين، أن يكون الله - تبارك وتعالى - قد كلف العباد في الولاية والبراءة أن يعادوا له جميع أعدائه بأسمائهم وأعيانهم، أو يوالوا له جميع أوليائه بأسمائهم وأعيانهم، هذا ما لا تحتمله العقول، ويتنافى عن الله - تبارك وتعالى - في أحكام الأصول، وليس له أساس، ولا منه محصول، والله وكيل على ما نقول^٧. قال أبو يحيى زكريا بن يونس الفرستائي (ت: ٩٩٠م تقريباً): كنت في الحج فطفئتُ بالبيت فلما أتممت أخذ رجل بيدي فأخرجني من الناس، فسألني عن علي، فقلتُ: فارس المسلمين، قاتل المشركين، وابن عم رسول رب العالمين وله فضائل. وقال الشيخ محمد بن أبي القاسم المصعبي في رسالة يرُدُّ بها على بعض من تناول الإباضية في الجزائر بغير الحق وقد عرض المصعبي عقيدة الإباضية وفي آخرها: وندين لله تعالى باتباع كتابه واتباع سنة نبيه محمد (صلى الله عليه وسلم) وما عليه الصحابة رضي الله عنهم من المهاجرين والأنصار والتابعين وتابعي التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين واعتقادنا في الصحابة رضي الله عنهم أنهم عدولٌ وأنهم أولياء الله وحزبه ألا إن حزب الله هم المفلحون فهذا اعتقادنا وعليه اعتمادنا، فإله ربنا ومحمد نبينا والقرآن إمامنا، والكعبة قبلتنا والصحابة قدوتنا، وقد مدحهم الله في كتابه في غير موضوع، ثم يذكر الآيات التي نزلت في بعضهم خصوصاً، ثم الأحاديث التي وردت فيهم عموماً ثم الأحاديث التي وردت في بعضهم خصوصاً ثم يقول: في أحاديث كثيرة في عمومهم وخصوصهم رضي الله عنهم نسأل الله تعالى أن يثبتنا على طريقتهم واتباع مسيرتهم وأما ما وقع بينهم من الحرب فإن الله طهر منها أيدينا ونحن نطهر منها ألسنتنا لقوله (صلى الله عليه وسلم) "إذا ذُكِرَ أصحابي فأمسكوا"^٨. ٣. يذكر أبو العباس الدرجيني (ت: ١٢٧١م) في كتابه الطبقات ما يلي: الطبقة الأولى: هم أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وأفضليتهم أشهر وأسمأؤهم ومزايأهم أظهر، فلا يحتاج إلى تسميتهم، لأنهم رضوان الله عليهم تحصّل من سيرهم وأخبارهم في الدواوين، ومن آثارهم محفوظاً في صدور الراويين، ما أغنى عن تكلف تصنيف وانتحال تأليف وحسبهم ما قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "أفضل أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم" وأحاديث كثيرة في فضائلهم، فإذا ثبت هذا فاعلم أن من الصحابة من لم يخالفنا في تقديمهم مخالف، فقد امتلأت بذكر فضائلهم الصحائف ومنهم من لم ينل حظاً من الإنصاف عند أهل الخلاف وهم عندنا في جملة الأكابر والأسلاف^٩.

٤. جاء في رسالة لأبي مهدي عيسى بن إسماعيل (ت: ١٥٦٤م) شيخ العزابة في حينه .. ما يلي: فنبدأ بمسألة الصحابة رضوان الله عليهم وكيف نبغض الصحابة مع ورود النصوص في فضائلهم والثناء عليهم كتاباً وسنةً يأبى الله ذلك والمسلمون، بل هم عندنا في الحالة التي ذكرهم الله عليها من العدالة والنزاهة والطهارة والثناء والمدحة: قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] "لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك....."^{١٠}.

المطلب الثاني: الطعن في الصّهرين عند الإباضية المتقدمين

١. جاء في كتاب الضياء لسلمة العوتبي (ت: ١١٠٠م تقريباً) من علماء القرن الخامس الهجري بأن يعدّ البراءة من عثمان وعلي شرط للبقاء في الإسلام؛ ومن زعم أن عثمان وعلي دخلا حفرتيهما مسلمين أستتيب وإلا برئ منه... وأن أشياعهما وأتباعهما ومن تولاهما على كفرهما وجورهما يتبرأ منهم جميعاً؛ والصهران من الكافرين الأولين والذين يوالوهم من الكافرين الآخرين^{١١}.

٢. يقول محمد بن إبراهيم الكندي (ت: ١١١٥م) سألت أبا محمد الفضل بن الحواري عن محمد بن أبي بكر الصديق وعبدالرحمن بن ملجم أحما في ولاية المسلمين؟ قال: نعم. وقال: إن محمد بن أبي بكر الصديق هو من قتل عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن ملجم هو الذي قتل علي بن أبي طالب... وبأن الكفر قد ظهر في عثمان وأنه قد خلع الإيمان وخرج من حكم القرآن فقتله المسلمون بقوله تعالى: ﴿...فَقَتَلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَأَيْمَنَ لَهُمْ لَعَاهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ ﴿١٢﴾ التوبة^{١٢}.

٣. ذكر في السير والجوابات لأبي بكر أحمد الكندي (ت: ١١٦٢م): أسئلة منها: فما قولكم في عثمان بن عفان؟ قلنا له: في منزلة البراءة عند المسلمين. فإن قال: من أين وجبت البراءة من عثمان بن عفان وقد تقدمت ولايته وصحّت عقده إمامته مع فضائله المعروفة في الإسلام، وفي تزويج النبي له عليه السلام بابنتيه واحدة بعد واحدة؟ قلنا: إن الولاية والبراءة هما فرضان في كتاب الله لا عذر للعباد في جهلها، وقد أمرنا الله تبارك وتعالى أن نحكم وندين له في عبادته بما يظهر لنا في أمورهم ولم يكلفنا علم الغيب. ثم وجدنا أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد قدّموا عثمان إماماً لهم بعد عمر بن الخطاب رحمه الله، ثم قصدوا إليه فقتلوه علي ما استحقّ عندهم من الأحداث التي زایل بها الحق وسبيله، فمن قال إن عثمان قتل مظلوماً كان قد أوجب علي أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم البراءة بقتلهم لعثمان بن عفان وألزام البراءة من علي بن أبي طالب لأنه وضعه المسلمون بعد عثمان إماماً لهم. وعلى الإمام إقامة الحدود ولم يغيّر ذلك علي بن أبي طالب ولم ينكره ولم يقم الحد

على من قتل عثمان، وحارب من طلب بدمه وهو طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام، ولو لم يكن مستحقاً للقتل وأنته مظلوم لكان عليّ قد كفر لقتاله لمن طلب بدم عثمان بن عفان. فلما قاتل عليّ والمسلمون من طلب بدم عثمان وصوّبوا من قتله وأقرهم عليّ بين يديه وكانوا أعوانه وأنصاره، كان دليلاً على أنهم محقون في قتله لأن إجماعهم على ذلك حجة لغيرهم ودليل. وأما قولك زوجة النبي بابتنتيه واحدة بعد واحدة؛ فإننا لا ننكر ذلك ولا يكون عثمان مستوجباً للولاية بتزويج النبي صلى الله عليه وآله وسلم له بابتنتيه. ولو كان عقد النبي له بالنكاح موجباً للرجل المشرك الذي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد زوجته بابتنته زينب قبل التحريم بين المسلمين والمشركين مع قوله الله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ النساء. فهذا مبطل لاحتجاجك علينا بتزويج النبي صلى الله عليه وآله وسلم له بابتنتيه.

وأما قولك: إنه كانت له فضائل في الإسلام متقدمة، فإن الأعمال بالخواتم في الآخرة، لا بالفضائل الأولى^{١٣}. ٤. يقول محمد سعيد بن خلفان الخليلي (ت: ١٨٧٠م): فنحن قد صحح معنا أن علي بن أبي طالب قد قتل المسلمين، فعلينا أن نبرأ من علي بن أبي طالب بما ظهر لنا من جوره.. وهو في الدرك الأسفل من النار، أما أهل النهروان فهم الأخيار "ذاك علي في القرار الأسفل.. قد قتل الأخيار فيها وصلى- بقتلهم حرّ الجحيم"^{١٤}.

٥. يروي عامر الشماخي (ت: ١٢٧٩م) أن الخليفة الثالث لا يؤدي ما عليه بعد استلافه من بيت مال المسلمين حيث يقول: وبلغنا أن عثمان بن عفان استلف من بيت مال المسلمين، وكان يقول للخازن: أنا أردّه إليك، فلما تقاضاه وأكثر التقاضي قال له: يا هذا إنما أنا أمين الله وأنا خازن الله فإن أعطيناك ما أسلفنا فذلك لنا، وإن مسكنا فذلك لنا. قال الخازن: يا هذا إن أبا بكر وعمر كانا قبل ذلك يستلفان مني انتظار أعطيتهما فإذا خرج عطاؤها أدياً ما استلفاه، فاردد كما يردان، وإلا لم أكن لك عاملاً أبداً. قال: أمسك عن هذا واكفف عن طلبه، وإلا فليسعك بيتك. قال: فانصرف الخازن إلى بيته، فلما كان من العشي راح إلى المسجد وعثمان جالس وأصحابه حلقاً حلقاً؛ فنأى بأعلى صوته: يا معشر المهاجرين والأنصار، ويا معشر المسلمين، إن أبا بكر وعمر كانا يستلفان مني المال العظيم لا يطلع عليه أحد من الناس غيري، فإذا خرج عطاؤهما رداً في ستر. وعثمان استلف مني كذا وكذا ألفاً، فسمى مالاً عظيماً جسيماً، وإنني حاولته في أدائه إليّ وردّه علي فقال: كذا كذا، وإن هذه مفاتحكم وقد برئت منها إليكم، فألقى بالمفاتيح^{١٥}.

المبحث الثاني: الصهران عند الإباضية المعاصرين

المطلب الأول: توثيق الصهران عند الإباضية المعاصرين

إن الجزم بأن الإباضية يطعنون بعدالة الصحابة هو جزم ليس في محله^{١٦}، لذلك فمن الصواب أن نستقرئ الأقوال ثم ننتج في النتيجة. ١. قال الشيخ سعيد الثعاري (ت: ١٩٣٦م): والعجب كلّ العجب ممّا نسب إلينا في تكفير علي زورا وبهتاناً مع أنّ اعتقادنا في الصحابة رضي الله عنهم أنّهم عدول أتقياء، بررة أصفياء، قد اختارهم الله من بين الأنام، لصحة نبهه عليه الصلاة والسلام». ثمّ استشهد بأبيات جاء فيها: وعلى الهادي صلاة نشرها *** عنبر - ما خب ساع ورمل وسلام يتولّى - وعلى *** آله والصحب مالغيث هطل سيما الصديق والفاروق والجامع *** القرآن والشهيم البطل ثمّ بعد ذلك نقل فصلاً رائعاً في الموضوع للشيخ أبي سنة نقل منه ما يلي: التعلّق بما شجر بينهم رضوان الله عليهم أجمعين، تكلف وفضول لمن لا يعلم ذلك، حيث كان ممّا يسع جهله، وقد وجد في الاعراض عن ذلك سبيل منقول عن العدول، فلم يبق في حقهم حينئذٍ إلاّ الجزم بالعدالة لأصلها فيهم، كونهم كلّهم أئمة عدول يقتدى بهم كما نقل ذلك عن الرسول. وما أحسب مسلماً يمتلاً قلبه بالإيمان يمكن أن يجد بغض أي شخص من الصحابة طريقاً إلى قلبه، ولا شك أنّ أدنى أولئك الجمع منزلة هو أجل وأعظم وأشرف من إعلاننا منزلة، وأرفعنا مقاماً، ولو لم يرتفع به إيمانه وعقيدته إلى محبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومحبة أصحابه وآله أجمعين، فلا أقلّ من أن يتأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستمع إليه في قوله: "إذا وصلتكم أصحابي فكفوا" ... وإذا لجّ بأحد العناد فلا أقلّ من أن يقتدي بصاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمر حين سئل عن أمير المؤمنين عثمان وعلي، فتلا قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَرَكَمَ مَا كَسَبَتْمْ وَلَا تَسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾^{١٧}. أو يتسمع إلى كلمة أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز حين سئل عمّا شجر بين الصحابة فقال كلمته الرائعة: "تلك دماء طهر الله منها أيدينا فلا نلوّث بها ألسنتنا. وفي ختام هذا الفصل أحب أن أقول إنّ موضوع الصحابة رضوان الله عليهم أجلّ من أن يكون موضوعاً للمهارات، وحديثاً للمشاغبات، ودعوة من دعوات العصبية، فأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم هم أولياء كل مؤمن صادق، وهم أعداء كل منافق، وكما لا يحل لمؤمن أن يحمل لهم ذرة من البغضاء، ولا يحل له كذلك أن يحارب المسلمين بهم، ويزرع الفتنة بين صفوف المؤمنين بدعوى محبتهم والغيرة عليهم، وإذا كان في المسلمين من أي مذهب كان من يحمل لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لأحدهم أي معنى لا يليق بجلال مركزهم وشرف صحبتهم فإن عليه أن يظهر قلبه بالتوبة والاستغفار وأن يغسل دنس البغضاء بمحبتهم وولائهم. فإنه لا ألام ولا أشد كفراناً ومعصية من الإنسان يتطرق إلى قلبه شيء من بغض من أحبه الله ورسوله قبل ثلاثة عشر قرناً^{١٨}. ٢. ومن المحققين المعاصرين سليمان بن إبراهيم الوارجلاني وداود بن عمر الوارجلاني حيث حققا كتاب الضياء الجزء الثالث؛ وتوقفوا في هامش الكتاب عن اطلاق الكفر على كل الأئمة الذين جاءوا بعد الصديق والفاروق خلافا لسلمة العوتبي وما أورده في متن كتابه الضياء؛ وقالوا: في هذه المقولة نظر فليست على إطلاقها، كما أن الكفر هنا لا يعني كفر الجحود المخرج من الملة كما يفهمه من لم يستوعب معاني المصطلحات القرآنية، وإنما يعني به كفر النعمة المسمى عند المحدثين بالكفر دون الكفر، فليتبناه^{١٩}. ومن المحققين أيضاً: رأي محقق كتاب (بيان الشرع) - وهو محقق معاصر في وزارة التراث العمانية- عند تعقيبه على نصوص الكتاب بأنه خجل من ذكر اسم الصهرين صراحة في سياق النقد وتحفظ على التبرؤ من الصحابين عثمان وعلي ويؤكد على أن الأولى السكوت عما شجر بينهم. "إن سمعت من سمعت منه أنه يقف عن من قد أجمع على البراءة منه، وقال: لم يصح مع حدثه الذي قد برئ المسلمون مثل ن ع م ث ل و ي ع. وقال: فإذا احتمل معنا صدق ما يقوله بوجه من الوجوه، فهو على ولايته، ما لم يبرأ من أحد من المسلمين من أجل براءتهم من ن ع م ث ل و ي ع. أو يقف عن أحد من المسلمين أو من علمائهم من براءتهم منهما. قلت: فإن كان يتولى هذين ن ع م ث ل و ي ع اللذين قد برئ المسلمون منهما وهو يتولى الذين قد برئوا منهما لأن حدثهما كان شاهراً قاضية به الشهرة على أهل الأمصار..." "طاعة إبليس لعنه الله وبرئنا بعد النبي صلى الله عليه وسلم من أهل القبلة عثمان بن عفان وعلي". بعد ذكر النصين أعلاه في كتاب الكندي قال الناشر المعاصر في الهامش: كان الأولى أن نترك عصر الصحابة فلا نتكلم فيه، وكيفنا اليوم أن نبرأ حقيقة ممن برئ الله منهم ورسوله من الكفار والفسقة والمنافقين... كنا نرجو ألا يوصف الصحابة بهذه الأوصاف^{٢٠}. ٣. وقال الإمام أبو إسحاق إبراهيم أطفيش (ت: ١٩٦٥م) في رده على العلوي في رسالته الصغيرة (النقد الجليل للعتب الجميل) ما يلي: أما ما زعمت من شتم أهل الاستقامة لأبي الحسن علي وأبنائه فمحض اختلاق^{٢١}..... والأصحاب يتحرون تطبيق حكمي الولاية البراءة لا تشهياً، وهما ينطبقان على كل فرد مهما عظمت منزلته ما لم يكن من المعصومين ولا معصوم إلا النبي أو الرسول. أمّا الصحابة فلهم مزية عظيمة وهي مزية الصحبة، والذب عن أفضل الخلق وإراقة دمائهم في سبيل إعلاء كلمة الله تعالى فيختار الكف عن تلك الحوادث المشؤومة.. ولا غبار على من صرح بخطأ المخطئ منهم بدون الشتم والتلب بعد التثبت من ذلك والتبين، وإن أمسك لعموم الأحاديث الواردة فيهم وترك الأمر إلى الله فهو محسن... ولم يكن يوماً من الأصحاب شتم له أو طعن، اللهم إلا من بعض الغلاة وهم أفذاذ لا يخلو منهم وسط ولا شعب... وقال قطب الأئمة في أمير المؤمنين عثمان بن عفان: ولد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، بست سنين، ولقب ذو النورين، لأنه تزوج بنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم: رقية وأم كلثوم بعد رقية. قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: لو أن لي أربعين بنتاً لزوجتك واحدة بعد واحدة حتى لا تبقى منهم واحدة؛ وقيل لأنه كريم في الجاهلية والاسلام وقال القطب في أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب: وهو من شهر، ولا يحتاج إلى ذكر فضائله من نسب وزهد، وعقل وعلم وشجاعة وعدل^{٢٢}.

٤. سئل مفتي السلطنة العمانية أحمد الخليلي: ما موقف الإباضية من عثمان وعلي رضوان الله عنهما؟ إنني أعتقد أن لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلة كبرى فقد أتى الله سبحانه وتعالى عليهم في كتابه... وإنني لحريص جدا على دخولهم في ضمن الذين قال الله تعالى عنهم: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٢٠﴾﴾ الحشر. وإنني أعتقد أن أجدنا لو أنفق مثل جبل أحد ذهباً لما ساوى ذلك مد أحدهم أو نصفه كما أخبر عن ذلك الرسول صلوات الله وسلامه عليه، وإنني لحريص جدا على طي صحيفة الفتنة التي كانت بينهم ولم أكن أريد أن يتحدث لساني أو أن يكتب قلمي شيئاً عن تلك الفتن عملاً بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿تَأْكُلُ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾﴾ البقرة. وهذا المبدأ هو الذي أعلنه الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه إذ قال: (تلك دماء طهر الله منها أسننتنا أفلا نطهر منها أسننتنا). ولست هنا بصدد الحكم في تلك الفتنة العمياء ولا على أحد ممن خاض في تلك الفتنة أو ممن أصيب بشيء من شررها وإنما كل ما أريده الآن هو دفع التهم التي توجه إلى الإباضية على أنهم يعادون بعض أصحاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم، وينالون من كرامتهم، والذي أريد أن أقول أن الإباضية ليسوا وحدهم في هذا الميدان، فكثير من الناس تحدثوا عن تلك الفتنة ودونوا ما حدث فيها وقد كان موقف الإباضية كموقف غيرهم الذين تحزروا الحقيقة مجرد ذكر تلك الأحداث العظيمة التي وقعت في ذلك العصر؛ ومنها كتاب الإمامة والسياسة لابن قتيبة، والعدالة الاجتماعية لسيد، والخلافة والمُلك، وموجز التجديد لهذا الدين للمودودي، ... فهل الإباضية وحدهم الذين يتحدثون عن مثل هذه الأشياء أو يكتبون عنها؟ وهل نستطيع القول بأن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مجمعين على كراهة ما حدث على عثمان مع أن عثمان لم يُقتل غيلة وإنما قُتل بعد حصار دام نحو شهر... وهم في عاصمة الإسلام في المدينة المنورة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام...؟! وهل يمكن بعد ذلك أن نحكم بأن الذين قتلوه هم رُعا ع من الناس جاءوا شذاً من الآفاق إلى المدينة المنورة فاستطاعوا أن يحققوا مقصدهم وأن يصلوا إلى غايتهم وأن يصدعوا الإسلام بقتل خليفته مع عجز المهاجرين والأنصار عن الكف عنه؟ إن ذلك مما لا يقبله المنطق السليم. ولست أستطيع أن أحكم بشيء في تلك الأحداث العظام وإنما... السلامة في العمل بقول الله سبحانه: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَآكَرُ مَا كَسَبَتْ وَلَا تَسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾^{١٣} البقرة. أما بالنسبة إلى الخليفة الرابع الإمام علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه فإن الإباضية لا يزيدون عن حكاية ما حدث في عهده ولا ينالون من شخصه شيئاً ... ولذلك كثيراً ما يأخذون بآرائه في الفقه كما هو واضح في كتب الفقه وإن خالف رأي الجمهور فيها... وإنما يذكر قضية تحكيم الحكيم التي أكره عليها الإمام علي ولم يكن راضياً عنها ونصحه كثير من أصحاب العقول والأفكار والبصائر عن قبول التحكيم ولكن الظروف أجبرته على قبول التحكيم.. وربما عاتبوه وما خرجوا عن الأدب معه... ولست أريد أن أخوض فيها وأتحدث عنها طويلاً ... فيجب على المسلمين جميعاً أن يتساعدوا على الكف عن الخوض في تلك الفتن حتى تعود للمسلمين وحدتهم ولا يثيروا أشياء حدثت قبل أربعة عشر قرناً هم في ألف غنا عن إثارتها في هذا العصر الذين هم فيه أحوج ما يجمع الشمل ويؤلف بين القلوب والله تعالى ولي التوفيق^{٢٣}. ٥. جاء في تفسير هود بن محكم الاري (من علماء القرن الثالث الهجري) في سياق قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ... ﴾^{٣٢} المائدة، ثم يذكر حديث لا يحل دم امرئ مسلم بالاعتماد على رواية عثمان بن عفان ويترضى عنه^{٢٤}. وأيضاً جاء في تفسير هود بن محكم في سياق قوله تعالى: ﴿ فِي يُوْتٍ آذَنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ ... ﴾^{٣٣} النور. الترضي عن علي بن أبي طالب^{٢٥}.

6. يقول محمد أطفيش مدافعاً عن الإمام عثمان في سياق تفسير قوله تعالى: ﴿ أَقْرَبَتْ الَّذِي تَوَلَّى ﴾^{٣٣} وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْدَى ﴾^{٣٤} إذا رواية تخوفه من الفقر؛ عن ابن عباس قال: الآية فيمن أسلم وارتد. وقيل: نزلت الآية في الإمام عثمان، إذ جهز الجيش من ماله وصرف ماله في وجوه الأجر، ثم أمسك لما خُوف بالفقر. قلت: -يعني أطفيش- وأما ما قيل إن عبدالله بن سعيد بن أبي السرح قال له: يوشك لإسرافك في العطاء أن تتكف، فقال: أطلب رضا الله تعالى وغفران نوبى، فقال: أعطني ناقتك برحلتها وأنا أتحمّل عنك ذنوبك. فأعطاه. فلا يصح لبعده ذلك عن أضعف الصحابة فضلاً عنه...^{٢٧}.

٧. يقول الحارثي مثنيا بالخليفة الثالث: هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف وهنا يلتقي نسبه بالنبي صلى الله عليه وسلم .. يلقب بذى النورين .. وألينهم وأطيبهم وأحبهم وأكرمهم .. سلك مسلك صاحبيه قدما في الجهاد وفتح الثغور فافتتح ما وراء الدروب من الشام والماهان ودربيجان وخراسان بعد الري وحلوان وسجستان وأفريقية وكانت الفتوح هكذا متوالية في أطراف الأرض حتى وقع ما وقع من الافتراق والشقاق^{٢٨}.

المطلب الثاني: الطعن في الصهرين عند الإباضية المعاصرين

إن الجزم بأن ليس في الإباضية من يطعن بعدالة الصحابة هو جزم ليس في محله^{٢٩}، وهو تعميم بجانب التدقيق؛ لذلك سنتوقف في سياق هذا المطلب مع أقوال صريحة صدرت من علماء إباضيون يبيّنون رأيهم في الصهرين، ومن أولئك:

١. مسعود المقبل وتقصيله القول بالصهرين:

أ. الموقف من الخليفة الثالث: مسألة البراءة من عثمان...سنجد أول من عمل بها هم الصحابة؛ فالصحابه هم من حاصروا عثماناً، وتداعوا عليه، وتركوه ثلاثاً بلا صلاة ولا تلحيد في القبر، ثم دفن خارج البقيع^{٣٠}.

ب. الموقف من الخليفة الرابع: للإباضية مواقف من علي بن أبي طالب؛ القول بالولاية موجود عندهم، والقول بالبراءة موجود عندهم، والقول بالتوقف موجود عندهم، فلا يمكن الجزم بأن قولاً من هذه الأقوال الثلاثة يتبناه الإباضية، والذين قالوا بالكفر لم يعنوا به إخراجهم من ملة

الإسلام.. وقد نظروا إلى عليّ كغيره من الناس؛ له ما لهم وعليه ما عليهم ويلزمه ما يلزمهم؛ فإن واقع موجبا للتضليل ضلل، وللتفسيق فسق، وللتكفير كفر، وهذا هو مذهب الصحابة الذين سبوه وقتلوه ولعنوه بموجب شرعي.. ولا نقول: بأنه خرج من ملة الإسلام بل الكفر ينقسم إلى قسمين: كفر ملة وكفر نعمة. ونرى أن هناك ما يدل على توبته - كما في بيان الشرع - ورواية التوبة انفرد بها الإباضية، ولو كانوا خصماء معه لذاته ما رووها، لكنهم أمة العدل والانصاف^{٣١}.

٢. عمرو خليفة النامي (ت: ٩٨٦م) يؤكد بأن المصادر القديمة لعلماء الإباضية لا تذكر بأن الخليفين عثمان وعليّ من أئمة الظهور^{٣٢}.
٣. القاضي سالم السيابي^{٣٣} (ت: ٩٩١م) يقول: وأما عثمان فأخذ الإمامة وعليه عهد الله ورسوله أن يسير فيها مسيرة صاحبه قبله... ثم عتبوا عليه أشياء وانتقدوا عليه أخرى، وأنكروا عليه أموراً حصره عليها حتى قتلوه؛ والكلّ صحابة لم يخالطهم من الإباضية أحد... ثم بايعوا علي بن أبي طالب على ما بايعوا عليه من قبله، ثم اختلفوا عليه، فشاركوه في سياسته، وتلاعبوا بأمره حتى ذهب أدرج الرياح إلى أن جاء منهم من قتله وما أظن كذلك إباضياً شارك في قتله.. نسأل الله سلامة ديننا ودينانا من أمور لم يكلفنا بها في حال من الأحوال ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ البقرة^{٣٤}. ويلخص ذلك السيابي بقوله: إن المسلمين حاصروا عثمان بن عفان وقاموا عليه؛ فمنهم من دلّ، ومن حرّض، ومن مالىء، ومن أعان، ومن رضي فكلهم قاتلون لعثمان^{٣٥}. ويقول السيابي رأيه في الخليفة الثالث: وأما عليّ بن أبي طالب فلا نقول فيه إلا أنه صدوق مخدوع.. لا غائلة له في سياسة الأمور الدنيوية.. ولا يظن أن الناس يكيدونه.. بل يكيدون له، وأنه الكامل في نفسه ودينه وعقيدته وعصره، فهو هو والناس أعوانه في الحلو والمر، وبهذا اغتر، وهذا من خدع النفس للإنسان.. ومن هنا سقط عرش عليّ، وهو معه، ولم يقم حتى انتهى أمه إلى الحضيض^{٣٦}.
٤. نور الدين السالمي (ت: ٩١٤م): يرى أن الصحابة قسماً: من لم يدخلوا الفتنة أو اعتزلوها فهم عدول ولهم الولاية. وقسم ثان دخلوا الفتنة فمن تاب منهم مقبول وإلا كان مرفوضاً^{٣٧}. ٥. علي يحيى معمر (ت: ٩١٩م): يرى في الصحابة ثلاثة أقوال: ١. كلهم عدول إلا من فسقه القرآن. ٢. كلهم عدول ونأخذ روايتهم إلا في أحاديث الفتن فلا تؤخذ ممن خاض منهم في الفتن. ٣. الصحابة كغيرهم من الناس؛ من اشتهر بالعدالة فذلك، ومن لم يعرف حاله بحث عنه^{٣٨}.

٦. قطب الأئمة محمد أطفيش (ت: ٩١٤م): يقول وأما من شك في جور عثمان وعليّ ومعاوية فلا بعذر... وأما أن يتوقف لمطلق مدح الصحابة إجمالاً في الحديث فذلك شك غير جائز، وحرام عليك أن تقف في الصحابة لمجرد أنه لم يصلك أنه برئوا من عثمان وعليّ ومعاوية... والصواب أن تتولى من شهر بالخير منهم، ومن لم تعرف من شيئاً، وتبرأ ممن صوبهم وتولاهم ومن علمت أنه شك^{٣٩}.
وأما موقفه من الخليفة الثالث فإنه ينسب إليه منع العطاء والضرب والنفي لأبي ذر وابن مسعود وعمار بن ياسر^{٤٠}.

٧. ويرى محمد بن يوسف الوهبي المصعبي (ت: ٩١٣م): أنه لا يصح أن يعد عثمان وعليّ من أهل الجنة، ويجزم بالبراءة منهما، ومن الحسن والحسين وطلحة، ومن رضي بحكومة الحكمين وهو محكي عن العلماء^{٤١}. وبهذا يتم استعراض شهادات بعض من علماء الإباضية المعاصرين في الصهرين والصحابة رضوان الله تعالى عليهم والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه أجمعين.

الخاتمة

١. لا ينبغي الحكم على فرقة من الفرق بناء على رأي شاذ من آرائها المندثر؛ وإنما تستقرأ العقائد إن كانت ثابتة عليها، أم تم تغييرها عبر استطلاع أقوال العلماء والتأمل فيها لاتخاذ النتيجة الموضوعية التي تعبر عن حقيقة الموقف المراد تجليته.
٢. فصل الإباضية المعاصرون الموقف من الصحابة والصهرين فمنهم المكرر لما قاله المتقدمون من الإباضية، ومنهم المتحفظ، ومنهم من بدل رأيه وتبنى ما ذهب إليه عموم أهل الإسلام من الترضي والتعديل لجميع الصحابة فضلاً عن الصهرين.
٣. فسّر البعض اختلاف موقف علماء الإباضية تجاه الصهرين من الطعن إلى التوثيق؛ بأنه مسلك اضطراري ومن باب التقية أو للضرورة الإعلامية؛ لكن ذلك مردود بما يجب علينا من الأخذ بالظاهر، وأنهم لا يبيحون لأنفسهم الأخذ بالتقية على كل حال، وإنما حصروا اعتمادها في مرحلة الكتمان المتعلقة بالإمامة، وهم اليوم في مرحلة الظهور لا الكتمان.
٤. ظهور الحرج من بعض الباحثين المعاصرين بسبب التراث التاريخي الإباضي المتمثل ببعض الكتب المتقدمة التي تصرح بتجريح الصهرين.
٥. انتظمت تصريحات العلماء المعاصرين ممن لهم مناصب مرموقة بتبجيل الصحابة عموماً والصهرين خصوصاً والرد على كثير من التعديتات الموروثة في كتب المتقدمين.

٦. إن بعض علماء الإباضية المتقدمين والمعاصرين يطعنون في الصهرين وأيضاً يوثقون الصحابة عموماً ويأخذون بمروياتهم. وثمة تردداً وتناقضاً في اتخاذ التوثيق أم الطعن مذهباً عند محمد أطفيش وهو من العلماء المعاصرين، إلا أنه نموذج في التردد نادر في علماء الإباضية.

٧. إن كثيراً من علماء الإباضية المعاصرين اختاروا توثيق الصهرين؛ بل والاعتذار عن طعن بعض المتقدمين والمعاصرين فيهما بسبب التعصب لبدايات النشأة، والتأثر بأقوال فرق باطنية عاصرتهم أو جاورتهم.

قائمة المصادر والمراجع بترتيب ألف بائي لأسماء المؤلفين

أولاً: المصادر العامة

- القرآن الكريم.

١. إبراهيم إطفيش. النقد الجليل للعتب الجميل. مكتبة الضامري للنشر والتوزيع. ط ١. ١٩٩٣م.
٢. ابن حجر. الإصابة في تمييز الصحابة. تحقيق: علي الجاوي. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٢م. ط ١.
٣. ابن سيده. المخصص. تحقيق: خليل جفال. بيروت: إحياء التراث العربي. ط ١. ١٩٩٦م.
٤. ابن فارس. معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبدالسلام هارون. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٩م. ط ٢.
٥. ابن منظور. لسان العرب. بيروت: دار صادر. ط ١.
٦. الأصفهاني. المفردات في غريب القرآن. تحقيق: محمد كيلاني. لبنان: دار المعرفة.
٧. جيهان عبدالوهاب صبان. الإباضية المعاصرون دراسة تحليلية. مجلة الدراسات العربية، جامعة العلوم/ كلية المنيا.
٨. الحارثي. سالم بن حمد. العقود الفضية في أصول الإباضية. راجعه: إبراهيم العساكر. ط ٢. ٢٠١٧م. عُمان: وزارة التراث والثقافة.
٩. الخليل. العين تحقيق: المخزومي والسامرائي. دار ومكتبة الهلال.
١٠. داود كريم. التعارض والترجيح في المذهب الإباضي دراسة مقارنة بالمذاهب الأخرى. بحث دكتوراه. الجزائر: جامعة وهران. كلية العلوم الإسلامية. ٢٠١٢م.
١١. الدرجيني. طبقات المشايخ بالمغرب. تحقيق: إبراهيم طلاي. قسنطينة: مطبعة البعث. ١٩٧٤م.
١٢. سالم السيابي. أصدق المناهج في تمييز الإباضية عن الخوارج. تحقيق: سيده إسماعيل. عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة. ١٩٧٩م.
١٣. سالم السيابي. العرى الوثيقة شرح كشف الحقيقة لمن جهل الطريقة. تحقيق: فهد السعيد. ط: بلا.
١٤. سلمة العوتي.
- الضياء. النسخة غير المحققة. ط: ١٩٩٠م.
- الضياء. تحقيق: سليمان وداود الوارجلانيان. هامش: ٢. ط ١. ٢٠١٥م.
١٥. ضياء الدين عبدالعزيز. النيل وشفاء العليل وشرحه لمحمد أطفيش. بيروت: دار الفتح. وجدة: مكتبة الإرشاد. ط ٢. ١٩٧٢م.
١٦. عامر بن علي الشماخي. الإيضاح. ط ٤. عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٩٩م.
١٧. علي البسياني. السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان. تحقيق: سيده إسماعيل. عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة. ١٩٨٦م.
١٨. علي معمر. الإباضية مذهب إسلامي معتدل عُمان: وزارة الأوقاف. ط ٢.
١٩. الكدومي. محمد سعيد. الإستقامة. تحقيق: محمد أبو الحسن. عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة. ١٩٨٥م.
٢٠. محمد أطفيش.
- تيسير التفسير. تحقيق: إبراهيم طلاي. مسقط: شركة مطبعة عمان. ٢٠١١م.
- كشف الكرب. عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٥م.
٢١. محمد الكندي. بيان الشرع. عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٩٨م. وأيضاً: عُمان: مكتبة الضامري. ط ١. ١٩٩٣م.
٢٢. محمد المصعبي. هيميان الزاد إلى دار المعاد. عُمان: وزارة التراث والثقافة.
٢٣. معمر.
- الإباضية بين الفرق الإسلامية عند كتاب المقالات في القديم والحديث. عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٦م.

الإباضية مذهب إسلامي معتدل. تعليق: أحمد بن سعود السيابي. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. ط ٢.

٢٤. النامي. عمرو خليفة. دراسات عن الإباضية.

٢٥. نور الدين السالمي. طلعة الشمس شرح شمس الأصول. تحقيق: عمر القيام. عُمان: مكتبة السالمي، ٢٠١٠م.

٢٦. الهواري. هود بن محمّد. تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: بلحاج سعيد. بيروت: دار الغرب. ط ١. ١٩٩٠م.

ثانياً: مواقع الإنترنت

١.المقبالي. الخليفة عثمان بن عفان في ميزان سعد الحميد. <https://2u.pw/5BSDZy>

٢.المقبالي. موقف وحكم الإباضية من الامام علي بن أبي طالب. <https://2u.pw/hrYpkw>

٣.أرشيف سبلة عمان. ٢٠٠٨م.

هوامش البحث

- (١) ابن فارس. مقاييس اللغة ٣/٣٣٥. تحقيق: عبدالسلام هارون. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٩م. ط ٢.
- (٢) الخليل. العين ٣/١٢٤. تحقيق: المخزومي والسامرائي. دار ومكتبة الهلال.
- (٣) مقاييس اللغة ٣/٣٣٥، وانظر أيضاً: ابن منظور. لسان العرب ١/٥٢٠. بيروت: دار صادر. ط ١.
- (٤) ابن سيده. المخصص ٣/٤٢٩. تحقيق: خليل جفال. بيروت: إحياء التراث العربي. ط ١. ١٩٩٦م. وانظر أيضاً: لسان العرب ١/٥١٩.
- (٥) الأصفهاني. المفردات في غريب القرآن ٢٧٥. تحقيق: محمد كيلاني. لبنان: دار المعرفة.
- (٦) ابن حجر. الإصابة في تمييز الصحابة ١/٦. تحقيق: علي الجاوي. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٢م. ط ١.
- (٧) الكدومي. محمد سعيد. الإستقامة ١/٢٦-٢٨. تحقيق: محمد أبو الحسن. عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة. ١٩٨٥م.
- (٨) معمر. الإباضية بين الفرق الإسلامية عند كتّاب المقالات في القديم والحديث ٢/٤٤. عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٦م.
- (٩) الدرجيني. طبقات المشايخ بالمغرب ٢/٢٠١. تحقيق: إبراهيم طلاي. قسنطينة: مطبعة البعث. ١٩٧٤م.
- (١٠) معمر. الإباضية بين الفرق الإسلامية ٢/٣٩.
- (١١) سلمة العوتبي. الضياء ٣/٦٩، ٧٣. النسخة غير المحققة. ط: ١٩٩٠م.
- (١٢) محمد الكندي. بيان الشرع ٣/٢٩٩. وأيضاً ١/١٠٣. عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٩٨م.
- (١٣) علي البسياني. السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان ١/٣٧٢-٣٧٥. تحقيق: سيدة إسماعيل. عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة. ١٩٨٦م.
- (١٤) محمد سعيد الخليفي. تمهيد قواعد الإيمان وشوارد مسائل الأحكام والأديان ٢/٣٩، ٤٢-٤٣.
- (١٥) عامر بن علي الشماخي. الإيضاح ٢/١٢١-١٢٢. باب: في دفع الزكاة وكم يعطي لكل صنف. ط ٤. عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٩٩م.
- (١٦) جيهان عبدالوهاب صبان. الإباضية المعاصرون دراسة تحليلية ص ٣٦٠٩. مجلة الدراسات العربية، جامعة العلوم/ كلية المنيا.
- (١٧) سورة البقرة.
- (١٨) معمر. الإباضية بين الفرق الإسلامية ٢/٣٩-٤٠. وأحال إلى المسلك المحمود ص ١٧.
- (١٩) سلمة العوتبي. الضياء ٣/٣٦٧. تحقيق: سليمان وداود الوارجلانيان. هامش: ٢. ط ١. ٢٠١٥م.
- (٢٠) محمد الكندي. بيان الشرع ٣/٥٩، ٢٨٠.
- (٢١) جاء في طبعة عُمان: مكتبة الضامري (اختلاف وليس اختلاق) ط ١. ١٩٩٣م.
- (٢٢) إبراهيم إطفيش. النقد الجليل للعتب الجميل. ص: ٣٧، ٥٥-٥٦، ٦١. مكتبة الضامري للنشر والتوزيع. ط ١. ١٩٩٣م.
- (٢٣) موقف الإباضية من الخليفتين ((عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب)) رضي الله عنهما للشيخ أحمد الخليفي. موقع: أرشيف سبلة عمان. ٢٠٠٨م. بتصرّف. <https://2u.pw/hd9Vlf>
- (٢٤) الهواري. هود بن محمّد. تفسير الكتاب العزيز ١/٤٦٤. تحقيق: بلحاج سعيد. بيروت: دار الغرب. ط ١. ١٩٩٠م. ص ٤٦٤.
- (٢٥) المصدر نفسه ٣/١٨١.

(٢٦) سورة النجم.

(٢٧) محمد أطفيش. تيسير التفسير ١٥٧/١٤. تحقيق: إبراهيم طلاي. مسقط: شركة مطبعة عمان. ٢٠١١م. إلا أن المفسر أطفيش يقول عن عثمان (رضي الله عنه) بعد ذلك في الصفحة نفسها: "إلا أنه بعد ست من خلافته لعب بالدين ومال الله عز وجل"؛ مما يُظهر تردد محمد أطفيش في الموقف من الصهرين وتناقضه.

(٢٨) الحارثي. سالم بن حمد. العقود الفضية في أصول الإباضية ص ٢٧. راجعه: إبراهيم العساكر. ط ٢. ٢٠١٧م. عُمان: وزارة التراث والثقافة.

(٢٩) داود كريم. التعارض والترجيح في المذهب الإباضي دراسة مقارنة بالمذاهب الأخرى ص ٧٠، بحث دكتوراه. الجزائر: جامعة وهران. كلية العلوم الإسلامية. ٢٠١٢م.

(٣٠) المقبالي. الخليفة عثمان بن عفان في ميزان سعد الحميد. <https://2u.pw/5BSDZy>

(٣١) المقبالي. موقف وحكم الإباضية من الامام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. <https://2u.pw/hrYpkw>

(٣٢) النامي. عمرو خليفة. دراسات عن الإباضية. ص ٢٤٩. وأحال إلى: الجيطالي. القواعد. الفصل العاشر: في ولاية الأئمة وقادة الأمة ١/٦٦.

(٣٣) يرى أمين عام مكتب الافتاء في السلطنة أحمد بن سعود السيابي (المعاصر) بأن كتاب المقالات كالأشعري والشهرستاني وابن حزم والبغدادى وغيرهم عندما لم يجدوا شيئاً من مبادئ الإباضية يتوجه إليه النقد والطعن اختلقوا لهم أشياء وأصقوها بهم زورا وبهتانا. معمر. الإباضية مذهب إسلامي معتدل. تعليق: أحمد بن سعود السيابي. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. ط ٢. ص ١٩. الهامش: ٢ وهو من تعليق أحمد السيابي.

(٣٤) سالم السيابي. أصدق المناهج في تمييز الإباضية عن الخوارج ص ٦٣-٦٤. تحقيق: سيده إسماعيل. عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة. ١٩٧٩م.

(٣٥) سالم السيابي. العرى الوثيقة شرح كشف الحقيقة لمن جهل الطريقة. تحقيق: فهد السعيدى. ط: بلا. ص ٢٦٢ - ٢٦٣: عند شرح: (ولم يعبّه أحد حتى بدأ- من قام بالفتنة فيهم واعتدى).

(٣٦) المصدر نفسه ص ٢٥١-٢٥٢.

(٣٧) نور الدين السالمي. طلعة الشمس شرح شمس الأصول ٢/٦٤-٦٧. تحقيق: عمر القيام. عُمان: مكتبة السالمي، ٢٠١٠م.

(٣٨) علي معمر. الإباضية مذهب إسلامي معتدل ص ٣١. عُمان: وزارة الأوقاف. ط ٢.

(٣٩) محمد أطفيش. كشف الكرب ١/٩٩. عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٥م.

(٤٠) ضياء الدين عبدالعزيز. النيل وشفاء العليل وشرحه لمحمد أطفيش. ١٤/٣٦٠. بيروت: دار الفتحة. وجدة: مكتبة الإرشاد. ط ٢. ١٩٧٢م.

(٤١) المصعبي. هيميان الزاد إلى دار المعاد ١٣/٥٠٧. عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٩١م.